



نموذج مشروع شخصي للترشيح لشغل منصب رئيس(ة) مصلحة بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالمديريات الإقليمية التابعة لها

1. السياق العام للمشروع

- يتعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة) مجموعة من العناصر التي تميز السياق الحالي لتدبير منظومة التربية والتكوين:
- تفعيل أحكام الدستور الجديد للمملكة وخاصة ما يتعلق منه بترسيخ الحكامة الجيدة، وتيسير أسباب الاستفادة العادلة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذو جودة، واعتبار التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة؛
 - التوجهات الملكية السامية ذات الارتباط بقضية التربية والتكوين، وخاصة خطابي ذكرى ثورة الملك والشعب لعامي 2012 و2013، وافتتاح الدورة التشريعية الحزبية للعام 2014، والذكرى 16 لعيد العرش المجيد؛
 - تفعيل أدوار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي الذي قام بإصدار تقرير تحليل حول تقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وإعداد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030؛
 - تجميع قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني في وزارة واحدة، وتفعيل مجموعة من التدابير التي تجسد الاندماج والتكامل بين هذين النظامين؛
 - دخول المنظومة التربوية مرحلة جديدة في مسار تطورها، تروم تأهيل المدرسة المغربية وفق منظور شامل للإصلاح التربوي؛
 - انخراط الوزارة في سيرورة للتنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية من خلال تفعيل التدابير ذات الأولوية؛
 - ترسيخ تجربة اللامركزية واللامركز في تدبير الشأن التربوي، بما أفرزته هذه التجربة من مكاسب إيجابية يتعين تثبيتها، ومن إكراهات ونواقص يتعين تجاوزها؛
 - الشروع في تفعيل ورش الجهوية المتقدمة، والذي يشكل قطاع التربية والتكوين أحد الأعمدة الأساسية لإنجاحه وتمكينه من بلوغ أهدافه المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية والمندمجة.

2. الهيكلة العامة للمشروع الشخصي

- بشكل عام، يتعين أن يستحضر المشروع الشخصي للمترشح(ة)، المهام والاختصاصات المسندة للمصلحة بموجب أحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، وأن يتمحور حول جانب تشخيصي وجانب استشاري، مع إمكانية تضمين هذا المشروع بعض المرفقات التي يراها المترشح(ة) ضرورية لإغناء المشروع.
- وفي هذا الصدد، يتعين أن يأخذ المشروع الشخصي بعين الاعتبار التوجهات الاستراتيجية الجديدة للوزارة، في ضوء رافعات ومستلزمات التجديد المضمنة في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي 2015-2030، وباستحضار التدابير ذات الأولوية التي تعمل الوزارة على إجرائها في إطار التنزيل الأولي للرؤية الاستراتيجية، إلى جانب دمج قطاعي التربية الوطنية والتكوين المهني في قطب واحد. وتعتبر هذه المحددات بمثابة مرجعيات أساسية يتعين أن توظف المشروع الشخصي للمترشح(ة)، وأن تبرز بشكل واضح في ثناياها.

